مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تركيا والبحث عن دور العراب في قطاع الطاقة العراقي

وحدة الدراسات الاقتصادية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تركيا والبحث عن دور العراب في قطاع الطاقة العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

وحدة الدراسات الأقتصادية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

تعمل تركيا على استثمار الأوضاع الإقليمية والدولية في الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية بطريقة استراتيجية، وستعمل تركيا على استثمار أنبوب كركوك-جيهان للأغراض الداخلية، مع وجود معلومات تفيد بأنها تقوم بالفعل باستخدام الأنبوب لنقل النفط محلياً. وسيتم ربط موضوع النقل مع حزمة المشاريع الأخرى التي تنفذها في العراق، منها طريق التنمية، ومشاريع إيصال الكهرباء، ومشاريع البنية التحتية الأخرى. ويتوقع أن تعمل تركيا على مد الأنبوب باتجاه أقصى الجنوب لتصل إلى حقول البصرة النفطية بدلاً من التوقف عند كركوك، كما يتوقع أن ترفع تركيا رسوم النقل عبر أراضيها، وسيكون أمام صانع القرار العراقي القدرة على استخدام الدبلوماسية الاقتصادية بحنكة عالية من أجل دفع أي ضرر استراتيجي يتعرض له العراق في صميم أمنه القومي.

تركيا تعلم جيداً نوايا العراق في تنويع أسواق الطاقة لديه، خصوصاً بعد حرب الـ 12 يوماً، التي جعلت العراق يتخوف من إغلاق مضيق هرمز كي لا تتوقف صادراته. لذلك، ترى أنقرة نفسها المؤهلة لتنويع أسواق العراق باتجاه أوروبا الغربية والشرقية، وحتى الولايات المتحدة. كما تطمح تركيا إلى مضايقة الدور الصيني في قطاع الطاقة العراقي، مستفيدة من الخلافات بين إدارة ترامب والصين، ولذلك يُتوقع أن تمارس أدواراً في الاستكشاف والاستخراج والنقل للنفط والغاز العراقي.

ماهي الترتيبات التركية في قطاع الطاقة العالمي في عام 2025؟

يمثل القرار التركي بخصوص إلغاء اتفاقية نقل النفط العراقي إلى موانئ جيهان، ومن ثم إلى أوروبا وأسواق الطاقة، حدثاً مفاجئاً بالنسبة إلى العراق. هذه الاتفاقية، التي يتجاوز عمرها الخمسون عاماً والموقعة في عام 1973، سيتم إنهاؤها في العام المقبل، بالتحديد في 27 تموز/يوليو 2026، ليتم العمل باتفاقية جديدة «مناسبة للطرفين»، حسب ما نُشر في الجريدة الرسمية التركية والتصريحات الصادرة عن المسؤولين.

قد تبدو الأمور اعتيادية، فمن حق أي دولة أن ترى ما يناسبها، لكن التوقيتات والظروف التي تمر بها المنطقة، إضافةً إلى النوايا التركية، تضفي اعتبارات وتحليلات قد تنطوي على عدة أبعاد. ابتداءً، تركيا دولة نامية وفقيرة في الطاقة، بوابة أوروبا من الشرق إلى المياه الدافئة والخليج، وعضو بارز في الناتو، وطامحة إلى أدوار عالمية وليست إقليمية، ومنافسة للقوى

الكبرى، ترى نفسها أمام أدوار جديدة من خلال الفراغات في النظام الإقليمي، إلى جانب مكنونات القوة التي تمتلكها (القوة الاقتصادية – القوة العسكرية – القوة السياسية – القوة الثقافية). وعبر تلك الطموحات التي تختط لنفسها، تجد أن العراق يمثل حالة لا يجب أن تفقد قدرتها الاستثمارية فيه، فضلاً عن الفرص الاستراتيجية الأخرى: العراق خزان للطاقة، وممر للعبور إلى مياه الخليج وحلفائها في المنطقة، وسوق كبير ومتنوّع قادر على دفع النمو في الاقتصاد التركي بكافة قطاعاته، وعراق متعطش إلى المياه، وباحث عن مخرج يمكن أن يسهم في استتباب الأوضاع العامة وتأمين شركاء بدلاء نتيجة الضغط الدولي على علاقاته التقليدية والانفكاك عن شركائه الحاليين، وبالتحديد الجمهورية الإسلامية.

المراجعة في الأدوار التركية في المنطقة والعالم، تُظهر أن تركيا، وخصوصاً هذا العام (بعد تولي ترامب السلطة في الولايات المتحدة والصديق القريب من الرئيس التركي أردوغان)، تتخذ خطوات جريئة في توسيع نطاق حضورها في مجال الطاقة عالمياً، من خلال خطوات استراتيجية تعمل على المدى البعيد على تأمين وتعزيز نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي. إذ أطلقت تركيا مشاريع طاقة عملاقة في دول أفريقيا، منها مشاريع الاستكشاف والاستخراج والنقل، وأصبحت منافساً حقيقياً على الأرض للقوى الدولية التقليدية، منها فرنسا والصين في الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا، إلى جانب الدول التركية، تمهيداً لما تُسميه بـ «القرن التركي» من خلال منظمة الدول الناطقة باللغة التركية، كونها تمثل رابطة مؤسسية للدول التي تضم مجموعات تتحدث لغتها.

وتعمل تركيا على تنفيذ سلسلة من الخطوات الاستراتيجية التي تهدف إلى تأمين موارد الطاقة على المدى الطويل وتعزيز نفوذها العالمي. كما أن شركة البترول التركية، التي تمثل عملاق الطاقة المملوك للدولة، تعمل على مشاريع استكشاف النفط والغاز في ليبيا، وتوسيع نطاقها للوصول إلى موارد أفريقيا في السنغال، والصومال، ونيجيريا، وإثيوبيا، وساحل العاج، ومناطق غرب أفريقيا. كما تعمل على توقيع الاتفاقات الثنائية والجماعية، حتى وصلت تركيا إلى أن تكون منافساً حقيقياً للقوى التقليدية الدولية في أفريقيا، وهي فرنسا والصين.

تشير التوقعات التركية إلى أن البلاد ستحتاج إلى ضعف استيرادات الطاقة الحالية بحلول عام 2050، علماً أنها تستورد حالياً 90% من احتياجاتها من الطاقة من خارج البلاد. لذلك، تعمل على مسارين: أولهما خفض فاتورة استيرادات الطاقة من الخارج، من خلال التنقيب داخل تركيا عن موارد نفطية وغازية يمكن أن تسهم في خفض الطلب الخارجي وتقليص فاتورة الاستيرادات. أما المسار الثاني، فهو العمل على تعزيز أدوار مشاريع الطاقة غير التقليدية، بما فيها الطاقة النظيفة.

الطاقة ودور العراب؟

تبعاً لذلك، يتنبه المرء إلى النظرة التركية للحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، وبالتحديد إلى العراق. فوفقاً للمعادلة الدولية، وبحكم طبيعة العلاقة المتميزة مع إدارة البيت الأبيض، ترى تركيا في العراق ضالتها لتكون شريكاً في تنفيذ وتطوير خطط العراق في مجالات الطاقة والنقل والمياه، والاستفادة من الخطط الاستراتيجية العراقية وموقعه كمحور للنقل الدولي. إذ بدأت من مشروع طريق التنمية العراقي الرابط بين موانئ البصرة وإبراهيم الخليل في تركيا، فضلاً عن بعض الأدوار في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والطاقة الكهربائية في العراق. لذلك، ترى تركيا أنها بحاجة إلى توحيد تلك القطاعات ضمن استراتيجية للتأثير تكون أكثر قدرة على المساومة وتحقيق المنافع.

في الواقع، فإن أنبوب النفط العراقي-التركي (كركوك-جيهان) متوقف منذ آذار 2023، أي لأكثر من عامين، بفعل قرار محكمة التحكيم الدولية التي أقرت تعويضات للعراق بقيمة 1.5 مليار دولار نتيجة شكوى سابقة تقدمت بها الحكومة العراقية في 2014 إلى محكمة التحكيم الدولية، بسبب قيام سلطات إقليم كردستان العراق بتصدير النفط عبر الأنبوب دون إذن من حكومة المركز في بغداد. بعد قرار محكمة التحكيم، تقدمت تركيا هي الأخرى بدعوى تعويض إلى محكمة التحكيم بقيمة تفوق 4 مليارات دولار لقاء أعمال الصيانة التي قامت بها على الأنبوب. على أية حال، لم تدفع تركيا للعراق المبالغ التعويضية، وبدأت، على العكس من ذلك، في الحيلولة دون عودة التصدير عبر الأنبوب.

الخلافات بين بغداد وأربيل حول صادرات النفط انعكست على قدرة إعادة تشغيل الأنبوب. وعندما وصلت المفاوضات بين بغداد وأربيل إلى تسوية بخصوص آليات التصدير وتقاسم الإيرادات التصديرية بعد الضغط الأمريكي بشأن إعادة التصدير، أتت الخطوة التركية بإلغاء الاتفاقية والعمل على سن اتفاقية جديدة، تكون نافذة في أواخر تموز العام المقبل.

في الواقع، فإن الخطوة التركية جاءت وفقاً لاعتبارات عدة، من بينها أن أنقرة تريد من بغداد أن يتنازل عن دعواه في محكمة التحكيم الدولية، فضلاً عن المبالغ المقرة وفقاً لقرار المحكمة، علماً أن التقديرات تشير إلى أن العراق قد خسر أكثر من 11 مليار دولار خلال سنوات توقف الأنبوب. تبعاً لذلك، فإن إلغاء الاتفاقية يشير إلى أن تركيا تسعى إلى أن يقدم العراق المزيد من التنازلات في الأعمال التجارية مستقبلاً، كما أنها ستعمل على تطبيع العلاقات التجارية بين البلدين بطريقة المساومة. وبالمقابل، إلى الآن لا تشير أي دلائل إلى أن العراق قد غيّر موقفه القانوني حيال موضوع قرار محكمة التحكيم الدولية.

المهم في كل ذلك أن تركيا تريد أن تستثمر في البنى التحتية التي يمتلكها العراق. إذ تشير التقارير إلى أن تركيا تستخدم حالياً الأنبوب في نقل النفط المنتج محلياً من تركيا (النقل الداخلي). ففي عام 2023، أعلنت شركة البترول التركية عن اكتشاف احتياطي نفطي كبير في منطقة جنوب شرق تركيا (حقل جبار التركي)، ووصل الإنتاج منذ ذلك الحين إلى 81 ألف برميل يومياً، ويتوقع أن يرتفع إلى 100 ألف برميل يومياً خلال العام الحالي 2025. إن استمرار أعمال الاستكشاف والتطوير في الحقول التركية المحاذية لحدود العراق يجعل من الضروري إيجاد حل دائم لخط الأنابيب. وتشير المعلومات إلى أن شركة نفطية تركية اسمها "BOTAS"، المشغلة لخطوط الأنابيب الحكومية، قامت بإنشاء وصلة رابطة بين حقل النفط التركي والجزء العراقي من خط الأنبوب (كركوك-جيهان) داخل الأراضي التركية. وربما تقوم تركيا بالفعل بنقل النفط التركي عبر الأنبوب العراقي المتوقف بمعدل 100 برميل يومياً. وبموجب الاتفاقية الحالية بين العراق وتركيا، والتي تعمل تركيا على إلغائها، فإنه لا يسمح للأتراك باستخدام خط الأنابيب لمصالحهم من دون موافقة بغداد. ولذلك، تشير تركيا صراحةً إلى أن الاتفاق الحالي لا يلبي احتياجاتها الداخلية، وأن العمل على الاتفاقية الجديدة سيضمن شروطاً جديدة لتشغيل الأنبوب العراقي في الأراضي التركية بشكل مستقل عن بغداد، وإجراء التعديلات عليه دون الحاجة إلى إبلاغ بغداد.

تشير المعلومات إلى أن تركيا قدمت مقترح القانون إلى الجهات ذات العلاقة في بغداد، إلا أنه لم يتم نشر مقترح هذا القانون التركي، ولا حتى تبيان الفقرات التي تضمنها. وتشير المعلومات حول هذا الأمر إلى أن تركيا تريد ربط هذا القانون ضمن حزمة من المشاريع، وهو ما يعزز فرضية دور متزايد لتركيا في قطاع الطاقة العراقي. إذ تعمل تركيا على تزويد العراق بالكهرباء، كما أنها طموحة جداً في نقل الغاز القطري عبر الأراضي العراقية، والاستكشاف

والاستثمار في قطاع الغاز والنفط العراقي. وستعمل من خلال هذا القانون على توسيع التجارة في قطاع الطاقة، وربط خطوط الأنابيب، والاستفادة من تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة في العراق، من خلال الغطاء الكبير المتمثل في طريق التنمية الذي تدفع تركيا بقوة على تنفيذه.

الخلاصة

في الواقع، سيكون للعوامل السياسية دور حاسم في حسم الموضوعات بين بغداد وأنقرة، والواضح أن تركيا تشعر بأن الفرص عالمياً، وإقليمياً، وداخلياً (في العراق) مناسبة جداً للسير باتجاه تطوير أجندتها الداخلية في العراق، من ملء الفراغ، إلى حل قضية حزب العمال الكردستاني، إلى تعزيز العلاقات المتميزة مع السلطات في الإقليم. كما أن تركيا تستثمر في العلاقات المتردية بين الصين وإدارة ترامب، لذلك يُتوقع أن تكون تركيا منافساً للشركات الصينية العاملة في العراق في مجال الطاقة. ومن وجهة نظر أخرى، فإن حساسية التواجد التركي في دمشق حيال إسرائيل، التي ترى أن نفوذ تركيا في سوريا أمر غير مرحب به، قد تدفع إلى إعادة توزيع النفوذ في الجوار، لترمي بثقلها الاقتصادي والسياسي في العراق البعيد عن إسرائيل. كما أن العراق يتعرض لضغوط أمريكية تجعل تركيا قادرة على ملء بعض الفراغات بحكم العلاقة المتميزة مع البيت الأبيض.

سيكون أمام صانع القرار العراقي القدرة على استخدام أقصى وسائل الدبلوماسية الاقتصادية في التعامل بحنكة مع الأدوار الاستراتيجية التي تعمل تركيا على تنفيذها في المنطقة. وسيكون للقدرة على المناورة والمساومة وتحقيق تبادل المنافع دور مهم في الحفاظ على الأمن القومي العراقي. الطموحات الاستراتيجية التركية أصبحت واضحة من خلال الممارسة، وسيبقى على العراق النظر في كيفية إبقائه بعيداً قدر الإمكان عن أن يكون مرغماً على الموافقة على خطط تركيا في العراق.

كما سيكون أمام العراق التفكير جدياً في توسيع قاعدة شركائه التنمويين، ومنهم شركاء الطاقة، والدول التي يمكن للعراق من خلالها توسيع نطاق منافذ تصدير النفط إلى الأسواق العالمية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org